محضر الجلسة 323

التاريخ : الثلاثاء 25 ذي القعدة 1423 (2003/01/28)

الرئاسة: السيد عادل المعطي الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين

التوقيت: خمس وأربعون دقيقة ابتداء من الساعة السادسة وخمس دقائق مساء.

جدول الأعمال :

مشروع قانون رقم 62.02 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 663.02.2 الصادر في 2 رجب 1423 (10 شتنبر 2002) بإنهاء احتكار الدولة في ميدان البث الإذاعي والتلفزي.

السيد عادل المعطي، رئيس الجلسة:

...إذن الجلسة الثانية.. نحن رفعنا ... سنخصص هذه الجلسة للتصويت على مشروع قانون رقم 62.02 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 663.02.2 الصادر في 2 رجب 1423 (10 شتنبر 2002) بإنهاء احتكار الدولة في ميدان البث الإذاعي والتلفزي.

الكلمة للحكومة لتقدم المشروع. تفضلوا السيد الوزير.. ليس هناك تقديم؟ الكلمة لمقرر اللجنة .. التقرير موزع .. إذن هل هناك من سيتدخل باسم الأغلبية؟ المسجلون عندي.. هناك السيد علي شكاف باسم فروق الأغلبية لا أدري..؟ غير حاضر.. يتنازل؟ هناك كلمة باسم فروق المعارضة؟ الكلمة للسيد أحمد المالكي تفضل السيد أحمد.

المستشار السيد أحمد المالكي :

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء، إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة اليوم باسم فروق المعارضة فيما يخص مرسوم بقانون رقم 2.02.663 القاضي بإنهاء احتكار الدولة في ميدان البث الإذاعي والتلفزي، ومناقشة هذا المرسوم بقانون لا يمكن أن تفصل بأي شكل من الأشكال عن الظرفية العامة والمرحلة الانتقالية التي يمر منها المغرب، ففي ظل عالم تبنى الانفتاح الاقتصادي والثقافي، وفي ظل تطور فكر المواطن المغربي، بات حتما على بلدنا أن يرفع وضعية احتكار الدولة في ميدان البث الإذاعي والتلفزي والتي استتبت منذ عقود.

ومن هذا المنطلق أجمعت كل الهيئات السياسية داخل مجلسنا من خلال المناقشة داخل اللجنة على تبني مقتضيات هذا المرسوم، غير أن هذا لا يمنع أن وضعية رفع الاحتكار تفرض على الدولة أن تضع نصب عينها انشغالات سياسة تتمثل بالأساس في كيفية مراقبة المواد الإعلامية المقدمة بالشكل الذي يضمن الحفاظ على احترام المقدسات والمبادئ الصلبة للهوية المغربية الأصيلة، وعموما يضمن الأمان الروحي والثقافي للمغرب.

ولا نخفيكم - السادة المستشارين - تخوفنا الكبير كمعارضة من الانزلاقات المحتملة والتي قد ينبثق عنها انفلات زمام الأمور من المراقبة الحكومية، الشيء الذي قد يشكل نقمة على أجيال أبنائنا مستقبلا، خصوصا وأنه لحد الآن لم تتضح بعد ملامح الهيئة العليا للإعلام كإطار مؤسساتي، أو أوكلت له مهمة، ورغبة احترام بنود دفاتر التحملات التي يلتزم المستثمرون الخواص باحترامها. كما نتمنى أن لا يمس هذا الإجراء التحريري من الدور التاريخي للإذاعة والتلفزيون المغربية، والتي على الرغم من علاتها في الأعوام الأخيرة، إلا أنها رافقت تطور المسار الحداثي المغربي، نأمل أن يظل الدعم لها متواصلا، وأن نعمل على تقويمها وتقويتها حتى تشكل إلى جانب القطاع الخاص ركيزة أساسية في تشجيع الأداء الإعلامي الإيجابي والمثمر، والذي يتحلى بروح المواطنة قبل كل شيء، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد على شكاف باسم فروق الأغلبية.

المستشار السيد علي شكاف :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فروق الأغلبية لبسط وجهة نظرنا بمناسبة عرض مشروع القانون رقم 62.02 يقضي بالمصادقة على المرسوم رقم 2.02.663 بإنهاء احتكار الدولة ميدان البث الإذاعي والتلفزي، وحيث إن المشروع المعروض علينا اليوم لا يتضمن إلا مادتين ذات دلالات واضحة، لا يثير شكلها ولا مضمونها أي نقاش، فإننا نستغل المناسبة لتسليط الضوء على مغزى المبادرة في حد ذاتها واستشراف ما سيكون لها من انعكاسات بالغة الأهمية على المجال.

السيد الرئيس، لابد من التذكير بأن المجال السمعي البصري ظل، وطيلة العقود التي أعقبت الاستقلال، مثار نقاش ساخن بين الأطراف المهتمة أو التي لها ارتباط بالموضوع، وبين الجهات المشرفة عليه، وقد تأثر هذا الجدال ضمن رؤيتين رئيسيتين لكل منها، منطلقاتها وأهدافها، بلغت في أحيان كثير حد التنافر والتناقض بحكم طبيعة الصراع السياسي الذي كان يتأثر ضمنه.

وإذا كانت الرؤية تنطلق من كون المجال السمعي البصري لا ينبغي له أن يخرج من استراتيجية الرؤية

الرسمية لمختلف المجالات الأخرى من اقتصاد وسياسة واجتماع.. مما يعني تحويل هذا المجال إلى أداة ووسيلة لتمرير خطاب محاذ يعكس مصلحة ورؤى الجهات الرسمية في مختلف فضاءات الفعل، بينما الاتجاه المتمثل في القوى الحية ومختلف الفاعلين والمهتمين بالمجال قد انطلق من منطق مغاير في تناوله لموضوع الإعلام السمعي البصري بما هو أداة وجب توظيفها في كل ما يخدم القضايا الحيوية للوطن والمواطن.

إن هذا الجدال الذي حكمته هواجس أمنية متعلقة، وحسابات سياسية ضيقة، قد أضاع على إعلامنا فرص إحقاق الطفرة النوعية المطلوبة، وتخلف عن مواكبة التطورات المتسارعة في هذا المجال، وتحول إلى بوق للدعاية الرسمية ولصناعة رأي عام هجن ومتخلف عن إدراك حقيقي وواع بما يدور ويجري من حوله، ولسنا في حاجة إلى التذكير بما كان لهذا التخلف من انعكاس سلبي على عدد من القضايا المصيرية للأمة كالقضية الوطنية مثلا. ومع بروز عدد من المؤشرات الدالة على أن المغرب عازم على الدخول في مرحلة يسودها مناخ سياسي جديد، على أسس وقواعد توافقية تغيرت مقارنات الفاعلين الأساسيين لمختلف القضايا الوطنية، ومن ضمنها قضية الإعلام والاتصال.

إن هذا التحول الإيجابي في المسار السياسي المغربي الذي بلغ مداه بتشكيل حكومة التناوب التوافقي أثمر عبر مسيرة عقد ونيف عددا من المبادرات بخصوص هذا المجال، ومنها انعقاد المناظرة الوطنية حول الإعلام والاتصال وما تمخض عنها من توصيات، إذ ومنذ ذلك الحين بدأ يتأسس نقاش جاد ينطلق من قناعة جل الفاعلين من كون مسألة الإعلام والاتصال باتت قضية وطنية وتفوق أهميتها كل الحسابات الصغيرة، وما إحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، وإقدام وزارة الاتصال في عهد حكومة التناوب على إصدار مرسوم ينهي احتكار الدولة، والرسالة الملكية السامية بمناسبة اليوم الوطني للإعلام.. سوى إرهاصات أولية تؤسس لمقارنة شمولية لهذا المجال.

السيد الرئيس، إن حرص وزارة الاتصال على إتمام المبادرة بتقديم مشروع قانون 02.68 القاضي بالمصادقة على المرسوم السابق الذي يستحق منا كل التنويه بها، وبالمسؤولين عليها، إن إصدار قانون ينهي احتكار الدولة للمجال السمعي البصري خطوة مهمة في أفق رفع إعلامنا الوطني للتحديات والمنافسة القوية المطروحة عليه.

وبالمناسبة فإننا نتمنى أن تشكل هذه المبادرة إجراء أساسيا في عملية إعادة هيكلة المجال. وإذا كان تصور الوزارة ينطلق من اعتبار هذا القانون عنصرا في منظومة قوانيننا، ونظرة شمولية للمجال، فإن وضع الورشات المتبقية على طريق التنفيذ وإخراج جميع التوصيات واعتماد المقترحات البناءة لكافة الفاعلين في الحسبان، هي من الضمانات الأساسية لإنجاح المشروع الشمولي الذي نتوخاه لإعلامنا.

إن اهتمامنا الكامل بهذه المبادرة من خلال هذا المشروع المعروض علينا ينطلق من قناعه أساسية تؤطر رؤيتنا لهذا المجال باعتباره واحدا من العوامل غير المادية في التنمية. هذه الأخيرة لن تكون حقيقية إلا باعتمادها الإنسان مركزا ومحورا وهدفا لها.

وبما أن للإعلام دورا حساما في تنمية قدرات الفرد والجماعة، فإن المساهمة الإيجابية في إنجاح كل مبادرة داعمة للتطور من مسؤولية الجميع بعيدا عن منطلق الخلط بين الأشياء. فإنهاء احتكار الدولة للمجال لا علاقة له بما قد يتبادر إلى الأذهان من انعكاس سلبي على الأوضاع الاجتماعية.

لذلك فإن ضرورة التصويت الإيجابي لكل مكونات المجلس سيكون خير تعبير عن وعي عميق، وعن إدراك مسؤول لمهام المرحلة.

وفي الختام نعلن تعاملنا الإيجابي مع هذا المشروع بالتصويت لفائدته، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم، الآن الكلمة للسيد أحمد الزيدي باسم الفريق الكونفدرالي، تفضلوا.

المستشار السيد أحمد الزايدي :

السيد الرئيس، السادة المستشارون، السيد الوزير،

يشرفني التدخل باسم الفريق الكونفدرالي في مناقشة مشروع قانون رقم 02.62 يقضي بإنهاء احتكار الدولة في المجال السمعي البصري ببلادنا.

السيد الرئيس، السادة المستشارون، السيد الوزير، لا يخفى عليكم أننا بصدد مناقشة مشروع قانون يلغي قانونا تاريخيا بالنسبة لبلادنا ولمجال من مجالات الفعل الإعلامي، حيث إن هذا القانون الجديد جاء لحماية هذا المجال، وينهي مع التبعية للمجال الإعلامي الفرنسي. لقد كان هذا القانون في حينه أحد ركائز استقلال القرار الإعلامي ببلادنا، ويجب أن نذكر بهذه المناسبة الإنجازات الكبرى التي تمت في هذا الميدان على يد رجالات من أمثال الأستاذ المهدي المنجزة الذي كان من بين أبناء هذا الوطن الذين تحملوا مسؤولية تسيير هذا الحقل.

السيد الوزير، تعرفون، وأنتم أحد أبناء هذا الحقل واشتغلتم بهذا المجال سنوات، أن الحكومات السابقة نظمت المناظرات دون أن تعمل على تصريف توصياتها، كما أننا كنا ننتظر من الحكومة السابقة أن تعلن عن سياستها

الإعلامية وأن تنخرط في مجال الإصلاح الجذري الذي أصبح ضرورة لاستمرار هذا القطاع.

السيد الوزير، تعرفون كذلك أن هذا القطاع، شأنه شأن كل القطاعات الأخرى، بل لربما أكثر، يعيش ثورة عارمة على كافة المستويات والأصعدة، حولته إلى قطاع استراتيجي يؤثر ويفعل في كل المجالات والقطاعات والأصعدة، وهذا ما جعل حضارة اليوم تعرف بحضارة الاتصال والتواصل.

السيد الرئيس، السادة المستشارون، السيد الوزير،

لكل هذه الاعتبارات كنا نتمنى أن تتقدم أمامنا حكومتكم بمدونة للإعلام وللتواصل تتأسس على نظرة متكاملة وشمولية تحدد المعالم الكبرى والجوهرية لسياستنا الإعلامية التي تقوم على التفاعل الإيجابي مع التحولات العالمية، هذا التفاعل الذي من المفروض أن يحافظ على البعد الوطني والحضاري للمغرب والمغاربة في مجال الإعلام.

السيد الوزير، لقد طرحتم علينا اليوم مشروعا مبتورا يدخل في إطار التدبير التجزيئي لهذا الملف، وهذا ما نرفضه لأن هذا من شأنه أن يزيد من ارتباك هذا القطاع ويشوش على السياسة الإعلامية ويزيدها ضبابية ويعطل الرأسمال البشري، إن الطاقات البشرية التي يزخر بها هذا القطاع من تقنيين وخبراء كان يفرض بالضرورة أن تتقدم إلينا الحكومة بمشروع قانون ينظم العلاقات المهنية في هذا القطاع ويؤطر هذه المرحلة الانتقالية، لكن يبدو أن المسألة الاجتماعية معطلة في أدائكم، وهذا ما سيفرض غدا خوض معركة الدفاع عن حقوق العاملين في القطاع.

كنا نتمنى أن يكون الحوار شاملا حتى يتسنى لنا جميعا إنتاج مدونة للإعلام في مستوى تطلعات رجالات هذا الحقل، وكل الشعب المغربي، وفي انتظار ذلك سنصوت ضد المشروع تعبيرا منا عن نقطة نظام نتمنى أن تصلكم لتعيدوا النظر في تعاملكم مع هذا الملف، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، آخر متدخل السيد تيتني العلوي عن الاتحاد العام للشاغلين، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد تيتني العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، السادة الوزراء، الإخوان المستشارين،

يشرفني باسم الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن أتناول الكلمة لمناقشة مشروع مرسوم القانون رقم 2.02.663 بإنهاء احتكار الدولة في ميدان البث الإذاعي والتلفزي، وبهذه المناسبة لابد أن نعبر على أن التحمل الذي سيصدر عن هذا المرسوم بقانون، أو صدر مرسوم بقانون، سيجعل التنظيم الإعلامي يرى تحولا جديدا، بالطبع عندما نتكلم عن رفع الاحتكار يجب أن لا ننسى أن الإذاعة والتلفزة المغربية لها عدد من الأطر، أطر جد مؤهلة لتطوير العمل التلفزي والإذاعي في المغرب وذلك ما رأيناه من خلال ما سمعناه من عدد من الأطر الذين غادروا الإذاعة والتلفزة المغربية والتحقوا بمحطات أو بقنوات دولية أخرى، والذين أكدوا تحمل مسؤوليتهم في هذا القطاع.

لذلك وجب أننا عندما أتينا بهذا المشروع، أو بهذا المرسوم بقانون، كان ضروريا أن نأتي في نفس الوقت بدراسة لوضعية العاملين بهذا القطاع، ونعلم جميعا، وكما قلنا في اللجنة أننا يجب أن نفرق ... يجب أن نعتني أساسا بما هو منتج عندنا في البلاد، ونفرق بينه وبين ما هو غير منتج، والعاملون داخل الإذاعة والتلفزة هم أطر منتجون، يعطون إنتاجا يوميا، شهريا، سنويا، ويؤدون حقيقة الواجب الذي يجب أن يؤدوه، أو كما كانوا يؤدونه قديما.

لهذا كان واجبا على الحكومة أن تأتي بقانون لإعادة تنظيم وهيكلة الإذاعة والتلفزة فيما يخص العاملين بها لأنه لا يعقل أن نقول إننا لنا مذيعون ولنا أطر عليا، والتي هي في صف الوظيفة العمومية، ونحن نعرف قانون الوظيفة العمومية ونعرف وسائلها، ونعرف حتى وسائلها المادية ... كذلك كان ضروريا أن ندخل في هذا الإطار..

كما لاحظنا في إطار مناقشة هذا القانون، واقترحنا على السيد الوزير، ومن خلاله على الحكومة، أن المغرب يجب ان يفكر الآن في الجهوية، الجهوية التلفزية، لا يمكن الآن أن نبقى محصورين في إطار مدينة الرباط وإطار مدينة الدار البيضاء، وهذا قلناه، لا في القناة الأولى ولا في القناة الثانية، المغرب يتكون من 16 جهة، وجميع الجهات يجب أن تكون لها محطات تلفزيونية تعبر عن تطلعات هذه الجهات وتخلق تنوعا من التواصل على الأقل بين جميع المغاربة.

بالطبع هناك مرحلة أخرى يجب أن نحتاط منها، نعلم أن السمعي البصري الآن أصبح في تطور متقدم على الصعيد الدولي، ولذلك نحن نرى عن طريق الصحون ما يجرى في جميع الدول عبر القنوات التي تعمل أساسا لصالح بلادها، لحماية بلادها وحماية الأصالة ببلادها، من الضروري الآن أن نغير رؤية المغاربة في هذا الإطار بهذا العمل ونخلق قنوات أخرى كما نرى في جميع الدول، قنوات لها اختصاصات خاصة، وأن لا نترك هذا الميدان بيد أيدي الذين يمكن أن يحولوه لصالحهم، ولهذا السبب فإننا كنا في اللجنة جد متعصبين فيما يخص هذه الكلمات مثل"رفع الاحتكار" ما معنى رفع الاحتكار؟ هل هو من أجل الخوصصة أو هو إعطاء الوسائل في إطار العولمة لقنوات أخرى أجنبية من أجل أن تسيطر على الثقافة وعلى التقاليد المغربية، وهذا من الضروري أن تأخذه الحكومة بعين الاعتبار.

ولهذا نحن شاركنا في مناقشة هذا المرسوم بقانون، والذي نتمناه أنه من خلال التجاوب الذي لاحظناه مع السيد الزير، أن يأخذ بعين الاعتبار جميع الملاحظات، وأن يجعل من التلفزة المغربية، أو محطات التلفزة المغربية أو الإذاعية، تخدم مصالح الوطن، ومصالح البلاد، وتسهر أساسا على أن تحتفظ بتقاليدنا، لأننا حقيقة نرى من خلال.. وكما قلت للسيد الوزير، من خلال هذه المسلسلات.. دون أن أسميها .. التي هي قادمة من امريكا اللاتينية.. مسلسلات لا تنسجم حقيقة مع الأخلاق المغربية، ولا مع التربية الوطنية،وبالتالي حتى لا نصير إلى الشيء الذي لا تحمد عقباه كما يقال، وشكرا السيد الرئيس .

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار ،الآن أعرض المادة الفريدة التي يتكون منها المشروع على التصويت، الموافقون؟

الموافقون: 26، المعارضون:5، الممتنعون: لا أحد .

أعرض مشروع القانون برمته على التصويت؟ نفس العدد.

إذن صادق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم.. تفضل السيد.. عندكم كلمة؟ تفضلوا.. نعم؟ ليس هناك تفسير تصويت.. لم يأخذ أي أحد الكلمة.. الحكومة؟ تفضل.

السيد نبيل بنعبد الله ،وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون،

فقط أعتقد أنه من المناسب أن نغتنم هذه الفرصة لإزالة بعض نقط الغموض المطروحة بالنسبة لهذا القانون والملابسات التي توجد من ورائه.

أولا أريد أن أطمئن السادة المستشارين فيما يتعلق بالهدف العام الذي نطمح إليه من خلال هذا المشروع القانوني، فهو يدخل في الوقع في ترسانة قانونية شمولية، نريد فعلا أن ندشن لمسلسل الإصلاح الذي هو، بإيجاز كبير، يتعلق أولا بضرورة أن نتوفر على سياسة تواصلية قادرة على أن تواكب المشروع المجتمعي الذي نطمح إليه تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله .

مشروع تقوم على عناصر الحداثة، والتقدم، ودمقرطة المجتمع.. ولذلك نحن في حاجة إلى مجال يكون أكثر حداثة فيما يتعلق بقطاعنا السمعي البصري .

كيف سيبلور ذلك؟ سيبلور أساسا من خلال تحرير هذا القطاع.

وأريد أن أؤكد بادئ ذي بدء أن التحرير لا يعني أبدا أننا نعمل على خوصصة ما هو موجود، هذه المسألة يجب أن نؤكد عليها مجددا، أن رفع الاحتكار لا ينعني البتة خوصصة الإذاعة والتلفزة المغربية، ولا يعني كذلك خوصصة القناة الثانية.

لكي نكون واضحين تمام الوضوح، تحرير القطاع يعني فتح المجال لمبادرات الخواص في المستقبل، ولم لا حتى مبادرات الدولة، من أجل تنويع وإغناء مجالنا السمعي البصري، هذا ما يعنيه رفع الاحتكار، فاليوم في ظل القوانين الحالية، الإمكانيات غير متاحة من أجل أننا نفتح هذا المجال .

كيف سيم ذلك؟ أنا معكم أننا في حاجة إلى قانون أشمل يؤطر للمجال السمعي البصري، ونتمنى أن نعرض عليكم هذا القانون في الدورة المقبلة، على الأقل في غضون هذه السنة إن لم نتمكن في الدورة المقبلة، فسنعمل على عرض هذا القانون في دورة الخريف.

المبتغى من كل ذلك هو أولا أن نضع الأسس لتحرير القطاع بعد الظهير المؤسس للهيئة العليا للمجال السمعي البصري، وبعد هذا المشروع القانوني، فيمكن بعد التوفر على هذه الأداة الأولى والأداة الثانية أن نتمكن من التوفر على محطات تلفزيونية، وعلى محطات إذاعية، التي يمكن أن تبث انطلاقا من التراب المغربي، طبقا بالطبع لمجموعة من الضوابط التي سيتم تحديدها أولا في القانون الذي سيعرض على أنظاركم، وثانيا في دفتر التحملات الذي يجب أن تبت فيه الهيئة العليا للمجال السمعي البصري.. وكل ذلك سيعرض عليكم من أجل النقاش، وبعد استشارة واسعة مع كافة المعنيين بالقطاع، بالمجال السمعي البصري .

ما يجب أن نؤكد عليه بالموازاة مع ذلك هو وضعية القطاع العمومي الحالي، هذه الوضعية.. من أجل تأهيل القطاع العمومي لرفع التحديات المطروحة، وأساسا تحديات المنافسة التي ستطرح له، يجب أن نعمل على إعادة التأهيل في القطاع العمومي.

وأطمئنكم مجددا: إعادة التأهيل هي إعادة التأهيل. لا تعني لا الخوصصة ولا أي شيء من هذا النوع، فيها فقط تغيير النظام القانوني للإذاعة والتلفزة المغربية الحالية التي هي اليوم تعمل كإدارة عمومية تابعة لوزارة الاتصال، وهذا الأمر لا يمكن أن يستمر إذا أردنا أن تكون هذه المؤسسة قادرة على مواجهة التحديات، إذن تغيير النظام القانوني في شكل من الأشكال الذي يمكن أنه سيعرض عليكم.. مما لا شك فيه أنه سيكون شركة للدولة..

بالموازاة مع ذلك إعادة التأهيل على مستوى الجانب التقني، أي أن هذه المؤسسة لابد أن تتوفر على أحدث الآلات التقنية من أجل أن تكون قادرة على رفع تحديات المواجهة..

إعادة التأهيل تعني كذلك الجانب البشري.. وفي ذلك.. من الضروري أن أؤكد أننا سنحرص تمام الحرص على أن

تتم صيانة مصالح العاملين في الإذاعة والتلفزة المغربية والحفاظ عليها، بل أكثر من ذلك فالمؤكد أن الوضعية الحالية، بالخصوص من حيث نظام التعويضات ونظام الأجور، لا يمكن أن تسير إلا في اتجاه التحسن لأن العاملين اليوم في الإذاعة والتلفزة المغربية - وأغتنم هذه المناسبة لأقدم لهم جزيل التقدير والاحترام على التضحيات التي يقدمونها في ظروف صعبة، وصعبة جدا، وفي ظل أجور غير مناسبة تماما للتحديات المطروحة في القطاع الخاص الآن، وإذا كان بعض التقنيين وبعض الصحفيين يغادرون فعلا المغرب، لأنه لا مجال للمقارنة بين نظام التعويضات المطبق في الإذاعة والتلفزة المغربية وما يطبق في مجموعة من القنوات الأجنبية التي ستفيد فعلا من الخبرات المغربية، ولكن في ظروف أجور وتعويضات أنسب وأنسب بكثير مما نعرفه في مغربنا.

لذلك سنقوم بمراجعة هذه الوضعية إضافة إلى سياسة تكوينية ستصاحب هذا البرنامج من أجل أننا فعلا نتوفر على مؤهلات وكفاءات قادرة على أن تجعلنا نواجه التحديات.

نقطة أخيرة أساسية في إعادة تأهيل القطاع العمومي هي المتعلق بالإنتاج الوطني الذي بدونه لا يمكن أبدا أن نتوفر على قنوات تلفزيونية قادرة على مواجهة المنافسة، لأنه لكي نجعل قنواتنا التلفزيونية ومحطاتنا الإذاعية تحظى بنسبة قوية من المشاهدة من طرف المواطنات والمواطنين، فهذا الشيء لا يمكن أن يتأتى إلا من برامج تعتمد على سياسة القرب، معناه: برامج مغربية.. وهذا يعني دفعة قوية وتشجيعا قويا للإنتاج الوطني من خلال سياسة تكوينية، من خلال سياسة الدعم، من خلال سياسة تهدف إلى أن نفجر الطاقات المتواجدة على مستوى إنتاجنا الوطني.

يمكن لي أن أؤكد لكم بأن هذا الإصلاح بكامله لا يمكن له إلا أن يسير في اتجاه الدفاع عن مصالحنا ومصالح مجتمعنا ومقوماتنا، إضافة إلى أنه.. تتاح لي المناسبة من أجل التأكيد على أن هناك حرصا قويا من طرف الحكومة المغربية على أن الواقع الذي نعرفه اليوم يأخذ بعين الاعتبار كل مقوماتيا الحضارية والتاريخية والدينية، ولكن كذلك يأخذ بعين الاعتبار كل العطاءات الكونية التي من الضروري أن يأتي لإغناء واقعنا وواقع مجتمعنا وواقع إنتاجنا وإبداعنا على المستوى السمعي البصري.

نفس الشيء بالنسبة للتنوع الذي يجب أن نخلقه على مستوى المحطات التلفزيونية، حيث إننا نفكر في تنويع العرض أولا على مستوى وطني، كما يوجد في مجموعة من الدول، ويمكن أن نفكر.. لم لا؟ في قناة إخبارية، في قناة ذات طابع ثقافي، في قناة ذات طابع وثائقي.. هذا كله وارد ونفكر فيه مثلما نفكر في أن نحدث قناة برلمانية في أقرب وقت ممكن تتكلف بتغطية أشغال البرلمان بغرفتيه وباستمرار.. فهذا الأمر كذلك وارد ونحاول أن نبرزه إلى الوجود في أقرب ممكن.

نفس الشيء وبالنسبة للجهوية بحيث إنه سيتم الاعتناء أكثر فأكثر بذلك، ويمكن أن أقول لكم إن هناك مشروعا جاهزا من أجل البث كخطوة نموذجية في محطة تلفزيونية جهوية، وننتظر الظروف المناسبة لإعطاء انطلاقتها كتجربة كما قلت.

بالنسبة للمحطات الإذاعية سنجتهد في نفس الاتجاه، علما بأنه فيما يخص إعطاء وإبراز التنوع الثقافي واللغوي الذي يعرفه المغرب هناك اجتهاد قوي على مستوى الإذاعة الوطنية من أجل أن نتوفر على إذاعات ناطقة باللغة الأمازيغية بمختلف لهجاتها، وفي هذا الاتجاه سنحاول كذلك أن نتوفر على قنوات تلفزيونية قادرة على أن تعكس نفس التنوع ونفس الغنى الذي يعرفه مجتمعنا.

نفس الشيء موجه بالنسبة لمواطنينا المتواجدين في الخارج، بحيث إن التفكير اليوم منصب على أساس أننا نتوفر على قناة فضائية قوية، تكون متواجدة بقوة في الحقل الإعلامي العالمي، وهناك أفكار في ذلك منها أن تضم القناة الأولى والقناة الثانية في قناة أحدث وأقوى وأمتن.. من أجل أننا نتجاوب أكثر مع أوقع مهاجرينا وكذلك الدفاع عن سمعة البلاد وإعطاء أنسب صورة على واقعنا المغربي.

هذه على العموم هي الأمور الواردة فيما يخص إصلاح المجال السمعي البصري، ومن الضروري أن تكون لنا ثقة في تعاملنا مع هذا الواقع، خاصة أنه يجب أن نقتنع جميعا بأننا الآن في طور إحداث صناعة سمعية بصرية من شأنها أن تساهم، بالإضافة إلى إغناء ثقافتنا وإغناء إعلامنا، يمكنها أن تساهم فعلا في فتح مجال اقتصادي جديد يوفر مناصب شغل ويرفع من إنتاجنا الوطني الاقتصادي ويزيد من تدعيم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا.

هذه على العموم بعض التوضيحات الذي كنت أريد إعطاءها، والتي أعتقد أن من شأنها أن تطمئن جميع السادة المستشارين على الأهداف المتوخاة من هذا القانون المعروض على أنظاركم اليوم. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير المحترم .. السيد عبد القادر .. تفضل.

المستشار السيد عبد القادر أزريع:

..أنا أعتقد بداية أنه علينا أن يحترم بعضنا البعض، هذه جلسة محترمة دستورية.

(ارتفعت بعض الأصوات من القاعة مطالبة برفع الجلسة بعد تدخل السد الوزير)

السيد الوزير قام بتعقيب، نحن معنيون لأن هناك أشياء كثير وردت في تعقيب السيد الوزير المحترم لابد أن نوضحها، خصوصا وأننا الفريق الذي صوت ضد،

الإخوان المحترمين في الأغلبية صوتوا مع، بمعنى حصلت لديهم الثقة والقناعة يتطابقون من حيث المفهوم مع ما تفضل به السيد الوزير من دمقرطة وحداثة، إذن لكي نعطي ونحافظ على صورة مؤسستنا لابد.. هناك بعض التعليقات من القاعة وتسير في اتجاه المس من مصداقية مؤسستنا.. فإما أنه سنحترم بعضنا البعض في هذه القاعة، وإما أنه سيكون لنا رأي آخر سياسي ودستوري..

بخصوص تفسير التصويت، السد الوزير المحترم، بناء على ما جاء في تعقيبكم من التأكيد على أن الثقة أساس العمل السياسي والدستوري والتشريعي، فقط فيما يخص الحداثة والديمقراطية، كما تفضلتم، فإن ذلك يعني أساسا الإشراك والمشاركة.

فما نطالب به، ولذلك صوتنا ضد.. أن هذا المشروع المتكامل الذي تحدثتم في التعقيب مشكورين، على معالمه - كان لابد أن نشارك فيه كفاعلين.. كل الفاعلين المعنيين بهذه القضية الكبرى، خاصة وأنتم تعرفون أن هذا القطاع هو أكثر القطاعات الذي عانى من السياسة الأمنية في بلادنا التي سادت قبل وصول حكومة التناوب، فهذا هو القطاع الذي كان وزير الداخلية على رأسه، وهذا هو القطاع الذي كان على رأسه عامل ثم والـ.. معنى هذا أنه القطاع الذي عاش مرحلة من التبعية الكاملة والمطلقة لوزارة الداخلية.

لذلك عشنا وتتبعنا وقرأنا خلاصات المناظرات التي كانت حول هذا القطاع والتي لم تنفذ ولم تفعل، جمدت، عشنا كذلك العديد من الوعود مع الوزراء السابقين: السيد العربي المساري وهو ابن القطاع والذي تحدث كثيرا على إصلاح هذا القطاع، ولكن دون أن يحصل أي شيء من ذلك، عشنا كذلك وسمعنا وتتبعنا مع الأخ الوزير المحترم السابق، ولم نعش أي جديد على مستوى هذا القطاع..

اليوم هناك الظهير المتعلق بالمجلس الأعلى للسمعي البصري، وهناك هذه المادة الفريدة.. فنحن كنا نتمنى بالفعل كما جاء في تعقيبكم أن تقدم أمام البرلمان بمجلسيه.. بل أكثر من هذا كنا نتمنى وكنا ننتظر، وكنا نسمع أن هناك جهة تحضر للقاء وطني أو يوم دراسي.. هذا النقاش الذي نتذاكر عليه اليوم كان يجب أن يكون هو المقدمة لطرح هذا المشروع القانوني، كان يجب علينا أن نتذاكر على هذا المشروع القانوني خارج هذه القاعة، ونوحد الخلاصات والآراء ونهيئ الظروف الانتقالية.. لأن هذه القضية فيها نقاش، فهل التحرير يعني الخوصصة أو لا يعنيها؟

في الحقيقة التحرير في بلاد كالمغرب لا يمكن أن يعني إلا الخوصصة.. لأن تحرير اتصالات المغرب، الخط الثاني.. ثم جاء تقويت الأسهم في اتصالات المغرب.. كذلك التحرير الذي يعرفه قطاع التبغ لن يؤدي إلا لخوصصة ذلك القطاع.

لأنه.. نعرف إمكانية القطاع الآن والظروف التي يشتغل فيها.. يصعب أن يساير الإمكانيات والوسائل التي ستتوفر لقنوات لها من الإمكانيات والمؤهلات.. كذلك لابد أن نعرف ويعرف الشعب المغربي أن جهات متعددة تهيأت للاستفادة من هذا التحرير، قبل أن يعرف ونعرف نحن كمشرعين هذا النص.

إذن لابد أن يوضع الجميع.. أساس الحداثة هي المساواة فلا يعقل أن البعض كلف مكاتب الدراسات منذ سنتين بإيجاد مشروع قناة أو إذاعة، ونحن لازلنا لم نعرف، خاصة ونحن في بلاد فيها أشياء كثيرة هشة، فيها قضايا حساسة مطروحة للنقاش والحوار وكيفية التعامل معها.. على الأقل حماية لوحدتنا التاريخية، لهويتنا، لقضايانا المصيرية.. كيف سنتعامل؟ لا يجب أن نترك أيا كان يأتي ويقيم هنا غدا قناة يقول عبرها ما شاء بطبيعة الحال هذه الأشياء كلها لابد أن تكون محط مناقشة ومذاكرة لكي يكون هناك حد أدنى من التوافق على هذا المشروع العام السمعي البصري.

لذلك نحن مختلفون جذريا مع هذا التعاطي التجزئي مع هذا الملف.. رأى السيد أحمد البنا.. أنا لا أريد في ملف كهذا أن نتعامل معه كما يقول المراكشيون "الجمل إذا بغيت تاكلو تتكرضو" لا.

نحن نريد أولا أن نرى الجمل كاملا ونطلع عليه ونعرف تاريخه وصيرورته وآفاقه، ونطمئن العاملين.. أنا أعرف السيد الوزير المحترم وأعرف أنه ابن القطاع وأعرف كيف يريد أن يتعامل معه، ولكن لابد من الحماية على مستوى الورق، نحن عندنا قانون الداخلية، وبالأمس فقط أبرمنا اتفاقا مع السيد الوزير الأول عندما كان وزيرا للداخلية..

فلذلك أحسب وأكثر تعبيرا عن الحداثة هو التشريع بيننا، نحن نتمنى أن نناقش اليوم حقيقة مدونة متكاملة للإعلام المغربي، ويكون التحضير نقطة من النقط المكونة لهذه المدونة، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار المحترم السيد أزريع، وبهذا نكون قد انهينا هذه الجلسة بالمصادقة على مشروع القانون رقم 62.02.

رفعت الجلسة.